مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

# أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2015 – 1990)

# The Impact of the Expansion of Public Spending on GDP : A Case Study of Algeria During the Period (1990 – 2015)

**د. بربار نورالدين، جامعة البليدة 2، الجزائر.**

**تاريخ التسليم:(12 /2017/02 )، تاريخ التقييم:(06 /2017/03)، تاريخ القبول:(22/ 04/2017)**

**الملخص**

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ثلاثة (03) برامج ومخططات تنموية بأغلفة مالية معتبرة كان الهدف من ورائها الدفع بالعجلة التنموية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني كان أخرها البرنامج المكمل لبرنامج دعم النمو بغلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار ، فالحكومة الجزائرية انتهجت سياسة الإنفاق العمومي في هذه المرحلة لذلك سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة الأثر المترتب من جراء التوسع في النفقات العمومية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدار الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

**الكلمات الدالة :**
النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج قياسي، الجزائر.

**Abstract**

In recent years, Algeria has known three development plans with significant budgets, the aim was to accelerate the development and increase the performance of the national economy. The last plans is the complementary program to the sustain growth program with budget estimated at 286 billion dollars. In this study, we attempt to build a measured model that will allow us to determine the impact of the expansion of public spending on Algeria's Gross Domestic Product over the period 1990 to 2015.

**Key words** :
Public Spending, GDP, measured model, Algeria.

**مقدمة:**

لطالما منح النظام الاقتصادي الحر الأولوية للقطاع الخاص في توجيه الموارد الاقتصادية، والبحث عن السبل الكفيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلاله، لكنه في نفس الوقت لا ينفك يعطي للدولة دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة مشروعات البنية التحتية الأساسية، فلم يعد غريبا أن تجد الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الحر تعتمد على المشروعات العامة في تنمية اقتصادها وتحديثه ، فنظرة هذه الدول لتدخل الدولة في الاقتصاد أصبحت أكثر استجابة لمقتضيات المصلحة العامة وفقا لما تمليه الظروف الموضوعية لكل بلد وبالتالي فإن الانتماء العقائدي لم يعد العامل الأساسي في تحديد دور الدولة في الاقتصاد ، من هذا المنطلق فإن اهتمام الدول النامية بالتوسع في النفقات العامة قصد إنعاش الاقتصاد وتحسين جهازه الإنتاجي تندرج ضمن إشكالية أوسع تكمن إحدى غاياتها في تحقيق مستويات مناسبة من النمو الاقتصادي تتناسب مع إمكانيات الدول وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

ولعل أهم سياسة اقتصادية يمكن للدولة أن تتدخل بها في الحياة الاقتصادية هي السياسة المالية والتي تستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، وفي هذا الصدد يشير التحليل المالي الكينزي إلى أن النفقات العامة والتي تعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي من شأنها التأثير على حجم الناتج ، فالزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

على ضوء هذا الطرح، ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية ومع تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري في الأسواق العالمية بشكل متواصل بداية من مطلع الألفية الثالثة أصبح من الضروري الاستفادة من هذه الموارد بغية تعزيز المكانة الاقتصادية للجزائر، وإدراكا من الحكومة الجزائرية لدور النفقات العامة كأحد عناصر السياسة المالية باشرت في التوسع في نفقاتها العامة لإضفاء حركية وديناميكية جديدة على النشاط الاقتصادي، فتميزت النفقات العامة خلال هذه الفترة بمسارها التصاعدي لتعكس السياسة التوسعية للحكومة الجزائرية فيما يخص الإنفاق العام، وقد تجلى هذا بشكل واضح مع خوض الجزائر برامجها ومخططاتها التنموية بداية من سنة 2001 والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة من ضمنها ما رصد المخطط الخماسي (2010-2014) بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار.

انطلاقا من هذه الأرضية واستنادا إلى الأهمية التي باتت تحظى بها النفقات العامة في الحياة الاقتصادية، يحاول بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية: **هل يمكن الوصول إلى نموذج قياسي يعكس بصورة واضحة العلاقة مابين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟**

وقصد تحليل ودراسة هذه الإشكالية نبني دراستنا على **الفرضية التالية :** يؤثر الإنفاق العام بصورة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ويختلف حجم هذا التأثير بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**المحور الأول: عموميات حول الإنفاق العام:**

**أولا: مفهوم الإنفاق العام:** شهد التاريخ الاقتصادي الكثير من الجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد كانت نظرة الكلاسيك إلى الإنفاق العام على أنه عديم الإنتاجية، فبنو فكرهم على أن المبادرة الفردية وجهاز الأسعار أقدر على تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فيما لو ترك الأفراد يعملون ويتملكون وينتقلون دون تدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي ، لكن مع بروز الفكر الكينزي زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق في الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات الاقتصادية من وقت إلى آخر.

ولعل أهم المبررات التي ركز عليها أنصار فكرة تزايد دور الدولة في الاقتصاد تتمحور فيما يلي ( محفوظ ، 2001 ، ص 6.)

- التغيرات التي طرأت على حاجات المجتمع ورغباته وازدياد الضغط على التعليم العام والخدمات الصحية العامة وزيادة الضغط على موارد المجتمع الطبيعية، فكلها أدت إلى اتساع نطاق الحاجات التي لا يمكن سدها إلا من قبل الحكومة.
- ففيما يخص الدول المتقدمة فإن تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي يرجع إلى زيادة تكاليف برامج الرفاهية الاجتماعية وزيادة الإنفاق العام على الدفاع و بحوث التسلح أو لمقاومة الكساد.
- أما فيما يخص الدول النامية فيرجع إلى:
  - عدم توفر حوافر الاستثمار الأجنبي أدى بهذه الدول إلى تحمل عبء توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية.
  - إتباع العديد من الدول للنهج الاشتراكي وبالتالي تزايد حجم الملكية العامة نتيجة التأميم، واتباع الحكومة لسياسة التخطيط في برنامجها على مستوى الاقتصاد الوطني.

**1/1- تعريف النفقة العامة :**يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام ( دراوسي، 2005 ، ص 158) ، وهناك من الباحثين من فرق في التعريف بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية، فعرف الأولى على أنها مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية بالإضافة إلى الاعتمادات التكميلية الاستثنائية التي تلحق بها ، على أن تمثل الثانية الجزء المستخدم فعلا من هذه النفقات بما يظهر في الحساب الختامي للدولة ( داغر ، علي ، 2010 ، ص 113).

**2/1/- عناصر النفقة العامة :** يغطي التعريف السابق العناصر التالية للنفقة العامة ( دراوسي ،2005 ، ص 159):

- ✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ مالية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطاتها بأشكالها المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن الوسائل غير النقدية تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.
- ✓ **صدور النفقة من الدولة:** يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو الهيئات والمؤسسات التابعة لها ركنا أساسيا لوجود النفقة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان، أما إذا صدرت النفقة من الأفراد أو المؤسسات الخاصة (جمعيات خيرية) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.
- ✓ **الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.

**ثانيا: قانون Wagner وظاهرة ازدياد الإنفاق العام :** من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة الألماني Wagner بعد أن قام بدراسة تتعلق بالنفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

ويشير قانون Wagner إلى أنه كلما حققت أي دولة معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني (المزروعي ، 2012، ص 618).

**ولظاهرة ازدياد النفقات العامة أسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومالية نستعرض بعض منها كما يلي :**

**1/2/- الأسباب الاقتصادية:** والناتجة عن ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتي عادة ما تكون مرتبطة بـ:

- زيادة الثروة ونمو الدخل الوطني والذي يسمح للدولة بالتوسع في مشروعاتها العامة .

- المنافسة الأجنبية، فقد أخذت العديد من الدول بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 على عاتقها حماية الصناعة الوطنية ضد المنافسة الأجنبية بوسائل شتى منها نظام المنح وهو عبارة عن إعانات مالية تمنحها الدولة لبعض المشروعات لتتمكن من منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة.

**2/2- الأسباب الاجتماعية:** وهي مرتبطة أساسا بالزيادة السكانية، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في البنية التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة...الخ، إضافة إلى نمو الوعي الاجتماعي لدى الأفراد سيكون له دافع لزيادة الإنفاق من طرف الدولة فنجد مثلا زيادة الطلب عل التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة (المزروعي ، 2012 ، ص 619).

**3/2- أسباب سياسية:** وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب ، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

**4/2- أسباب إدارية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين للعمل في الجهاز الإداري للدولة بالإضافة إلى التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها (دراوسي ، 2005 ، ص 171.)

**ثالثا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:** لعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج و الاستهلاك بوصفهما المعاملين الرئيسين في الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

**1/3- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:** يتوقف الإنتاج الوطني لأي دولة على نوعين من العوامل منها:

-القدرة الإنتاجية الوطنية أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تمثل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها، ورأس المال...الخ ، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية على الإنتاج الوطني ، ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءا مهما من مكونات الطلب الفعال (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية) وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة ( المزروعي، 2012، ص621 ).

**2/3- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:** يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما يحدث من زيادة أولية على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك الوطني من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة

أجور ومكافئات ويخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات(المزروعي، 2012، ص622 ).

**3/3/- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني:** يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك من خلال دورة الدخل ، كما أن هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج من خلال دورة الدخل (دراوسي، 2005 ، ص 174).

**المحور الثاني: دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:** تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستمرار الاقتصادي في البلاد.(دراوسي، 2005 ، ص 346).

**أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر:** يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (90-21) بحيث نصت على ما يلي " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال) أو ترخص بها.

**1/1/- نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة ، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قدمت المادة 24 من القانون (84-17) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي :

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية، وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم.

**2/1/- نفقات التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل

تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، وهذا ما نصت عليه المادة 35 من القانون (89-17) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة، مخططات البلدية للتنمية)

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي، مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

**ثانيا: نظرة عامة حول النفقات العامة في الجزائر:** تعطينا القراءة الأولية لجدول تطور النفقات العامة في الجزائر (الجدول رقم 01) خلال فترة الدراسة نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وهو ما يمكنا من أن نطلق عليه بالسياسة التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية) .( دراوسي، 2005 ، ص 354).

**جدول رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة :1990-2015**

الوحدة مليار دينار جزائري

| السنة | النفقات العامة | السنة | النفقات العامة |
|---|---|---|---|
| 1990 | 136,5 | 2003 | 1752,691 |
| 1991 | 212,1 | 2004 | 1775,3 |
| 1992 | 420,131 | 2005 | 2052 |
| 1993 | 476,627 | 2006 | 2453 |
| 1994 | 566,329 | 2007 | 3092,7 |
| 1995 | 759,617 | 2008 | 4322,9 |
| 1996 | 724,609 | 2009 | 5191,4 |
| 1997 | 845,196 | 2010 | 5855 |
| 1998 | 875,739 | 2011 | 6618,4 |
| 1999 | 961,682 | 2012 | 7428,7 |
| 2000 | 1178,122 | 2013 | 6635.620 |
| 2001 | 1321,028 | 2014 | 7153.040 |
| 2002 | 1550,646 | 2015 | 7656.3 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

**قراءة وتحليل للجدول:** يظهر حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 متواضع ويقدر بـ 136,5 مليار دج لكن ارتفعت في السنة الموالية إلى 212,1 مليار دج، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759,617 مليار دج، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178,122 مليار دج وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث ارتفع من 17,5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27,5 سنة 2000 وبالتالي ارتفاع عوائد الجبائية البترولية يعتبر عائدا مهم للإيرادات العامة للدولة.

لكن ومع شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ومع أن كل المؤشرات آنذاك كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط، إضافة إلى أن احتياطي الصرف المسجل سنة 2000 والذي بلغ 11,9 مليار دولار، هذا الانفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الانفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775,3 مليار دج.

أما عن الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، والذي استفاد هو الأخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث بلغ سعر النفط الجزائري في الأسواق الدولية 38,4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49,1 مليار دولار مع نهاية سنة 2004 ، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 5131,4 مليار دج.

بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010- 2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائري، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي، وكتقييم للنفقات العامة في الجزائر خلال تنفيذ هذا البرنامج، نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 5855 مليار دج سنة 2010 الى 7153.040سنة 2014 بنسبة زيادة بلغت 18,14% وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، ومع بداية الخماسي (2015- 2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3مليار دج ، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات ، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخل وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدر حجمها بـ 26 مليار دولار في سنة 2015 (مصيطفى ، 2016، ص 209.) .

إذن الإنفاق العام في الجزائر يزداد من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة .

**ثالثا: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر.**

لتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم 02 أدناه الذي يوضح قيم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2015 ) إضافة إلى نسبتهما إلى النفقات الإجمالية.

**جدول رقم (02): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2015)**

**الوحدة :** مليار دينار جزائري

| السنة | نفقات التسيير | نسبتها إلى النفقات العامة | نفقات التجهيز | نسبتها إلى النفقات العامة |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 88,8 | 65,0549451 | 47,7 | 34,9450549 |
| 1991 | 153,8 | 72,5129656 | 58,3 | 27,4870344 |
| 1992 | 276,131 | 65,7249763 | 144 | 34,2750237 |
| 1993 | 291,417 | 61,1415216 | 185,21 | 38,8584784 |
| 1994 | 330,43 | 58,3459438 | 235,899 | 41,6540562 |
| 1995 | 473,694 | 62,3595838 | 285,923 | 37,6404162 |
| 1996 | 550,59 | 75,9844275 | 174,019 | 24,0155725 |
| 1997 | 643,555 | 76,1426935 | 201,641 | 23,8573065 |
| 1998 | 663,855 | 75,80512 | 211,884 | 24,19488 |
| 1999 | 774,695 | 80,5562546 | 186,987 | 19,4437454 |
| 2000 | 856,193 | 72,674392 | 321,929 | 27,325608 |
| 2001 | 963,633 | 72,9456908 | 357,395 | 27,0543092 |
| 2002 | 1097,716 | 70,7908833 | 452,93 | 29,2091167 |
| 2003 | 1199,042 | 68,4114884 | 553,649 | 31,5885116 |
| 2004 | 1156,635 | 65,1515237 | 618,665 | 34,8484763 |
| 2005 | 1245,1 | 60,6773879 | 806,9 | 39,3226121 |
| 2006 | 1437,9 | 58,6180188 | 1015,1 | 41,3819812 |
| 2007 | 1672,6 | 54,0821936 | 1420,1 | 45,9178064 |
| 2008 | 2018 | 46,6816258 | 2304,9 | 53,3183742 |
| 2009 | 2593,7 | 49,9614747 | 2597,7 | 50,0385253 |
| 2010 | 2833 | 48,3859949 | 3022 | 51,6140051 |
| 2011 | 3443,3 | 52,0261695 | 3175,1 | 47,9738305 |
| 2012 | 4603,8 | 61,9731582 | 2824,9 | 38,0268418 |
| 2013 | 4156.360 | 62.6371010 | 2479.26 | 37.3628990 |
| 2014 | 4542.040 | 63.4980372 | 2611 | 36.5019628 |
| 2015 | 4617 | 60.3032797 | 3039.3 | 39.6967203 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

**1/3- تحليل تطور نفقات التجهيز:** تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وبالأخص في ظروف الدول النامية، التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد( دراوسي ، 2005، ص 259 ).

لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

**المرحلة الأولى (1990-2000 ):** بداية بلغت نفقات التجهيز سنة 1990 حوالي 47,7 مليار دج ومثلت 34,95% من إجمالي النفقات، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة 1995 ما قيمته 285,429 مليار دج. أما خلال الفترة 1996-2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا، فسجلت 174,013 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت سنتي 1997 و1998 للارتفاع وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة، أما عن سنة 1999 سجلت نفقات التجهيز انخفاضا مقارنة بسنتي 1997 و1998 ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

**المرحلة الثانية 2001-2004:** نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357,395 مليار دج بنسبة 27,05% من إجمالي النفقات العامة ثم انتقلت إلى 618,665 مليار دج مع نهاية سنة 2004، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشات القاعدية، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

**المرحلة الثالثة (2005-2015 ):** هي الأخرى شهدت ارتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموي في تاريخ الجزائر ، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 866,5 مليار دج، لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 سنة نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597,7 مليار دج ، ومع نهاية فترة الدراسة 2015 سجلت نفقات التجهيز 3039.3 مليار دينار حتى وان كانت انخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيمها نفقات التجهيز 3175,1 مليار دج على التوالي، على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة متوقعة ومفهومة لدى الاقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الخماسي (2010-2014 )، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015- 2019).

**2/3/- تحليل تطور نفقات التسيير:** خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا ( دراوسي مسعود ، 2005، ص 357 ) .

لتحليل تطور النفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي

**المرحلة الأولى(1990-2000) :** عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فبعد أن سجلت 88,8 مليار دج سنة 1990 ارتفعت لتصل إلى 774,695 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80,55% من إجمالي النفقات العامة،

ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرت الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة...الخ.

**المرحلة الثانية ( 2001-2004) :** خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زياد الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80,55% إلى 65,15% سنة 2004.

وإذا ما قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم مازالت مرتفعة، وقد نتج هذا النمو أساسا في نفقات التسيير عن الأسباب التالية :( دراوسي مسعود ، 2005، ص 358 ) .

- التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة.
- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها.
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

**المرحلة الثالثة ( 2005-2015) :** كما اشرنا سابقا هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي 2010-2014 ، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق الخماسي (2015- 2019) في سنته الأولى سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 1245,1 مليار دج سنة 2005 ارتفعت لتصل إلى 1672,6 سنة 2007، أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 46،68% من إجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى 52,02% سنة 2011 وسجلت ما يقارب 62% من إجمالي النفقات سنة 2012 أما في نهاية الدراسة سنة 2015 فسجلت ما نسبته 60.30% من إجمالي النفقات العامة وهي كلها مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات، والأمر الذي ساهم في ارتفاعها يرجع إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.

**المحور الثالث:النموذج القياسي المفسر للعلاقة ما بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي:**

بعد الإطار النظري للدراسة والتطرق لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015 )، تقف الدراسة في هذه النقطة لتقديم نموذج قياسي للمعادلة المفسرة للعلاقة مابين الناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة والنفقات العامة كمتغيرة مستقلة.

**أولا: نموذج الدراسة والمتغيرات :** من المعروف أنه في أدبيات الدراسات القياسية تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مهمة عبر مرور السنوات، وبما أن المتغيرات التي بين أيدينا عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1990-2015) فإنه نفترض إستقرارية السلاسل الزمنية المتاحة نظرا لحجم العينة .

ولتحديد الشكل العام للنموذج يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة، ففيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير العلاقة مابين الناتج المحلي الإجمالي ومركبات النفقات العامة تعتبر الصياغة الخطية أفضل من الصياغة الخطية اللوغاريتمية ، ومع ذلك يؤكد بعض الاقتصاديين أنه لا توجد معايير محددة لاختيار الصياغة الدالية، وتفترض الصياغة الخطية استجابة ثابتة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات النفقات العامة، والنموذج يأخذ الشكل الرياضي التالي:

***حيث:***

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

DF: نفقات التسيير.

DE: نفقات التجهيز.

$\alpha_0$، $\alpha_1$، $\alpha_2$: معالم النموذج.

$\varepsilon_t$: حد الخطأ.

تم بداية تقدير المعادلة المكونة للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولاكتشاف سلامة المتغيرات المفسرة للنموذج استخدمنا إحصائية T-Student لاختبار معنوية المعلمات، ومعامل التحديد المصحح لقياس جودة التوفيق وكما تستعمل الدراسة كل من اختبار Klein و Farrar et Glauber لاختبار وجود التعدد الخطي من عدمه، أما لاختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء فتستعين الدراسة باختبار Durbin et Watson والذي يسمح من تحديد الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

ولتقدير معالم النموذج أعلاه تمت الاستعانة ببرنامج **Eviews** فكانت النتائج كما يلي:

$$PIB_t = 1079{,}722 + 2{,}69DF_t + 1{,}28DE_t$$
$$(2{,}87) \qquad (4{,}58) \qquad (2{,}03)$$
$$\bar{R}^2 = 0{,}93$$

يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر كانت موفقة، وما يدعم هذا التوجه هو الإشارة الموجبة لميل كل نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث ظهرتا على علاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي فزيادة نفقات التسيير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,69 وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز فإذا ارتفعت بوحدة واحدة تؤدي مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28 وحدة، معناه أنه إذا ارتفعت نفقات التسيير بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ2,69 دينار جزائري وكذالك نفقات التجهيز إذا ارتفعت بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28 دينار جزائري.

أما عن الثابت والذي وصلت قيمته إلى 1079,72 فيدل على أنه في حالة انعدام كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فإن الناتج المحلي الإجمالي سيحقق ما قيمته 1079,72 مليار دج، وترجع الدراسة ذلك لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وما تجدر الإشارة إليه إلى أن هذه النتائج محققة خلال فترة الدراسة فقط.

**ثانيا: التحليل الإحصائي للنموذج:**

**2/1/- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج:** يشير معامل التحديد إلى التغير الكلي في المتغير التابع، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج. ففي النموذج السابق نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بشكل جيد بالنظر إلى معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ = 0,9352 و تدل هذه القيمة على أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 93,52%.

2/2/- **معنوية المعالم (Test de Student):** من خلال عملية التقدير يتضح أن القيمة المحسوبة $T_c$ = 2,87 (بالقيمة المطلقة) للثابت $\beta_0$ أكبر من القيمة المجدولة $T_t$ = 2,08 عند مستوى معنوية 5%، و عليه نقبل الفرضية البديلة أي أن الثابت معنوي يختلف عن الصفر، ونلاحظ أيضا أن القيمة المحسوبة لكل من المتغيرتين المفسرتين DF و DE أكبر من القيمة المجدولة، مما يعني قبول الفرضية البديلة $H_1$ أي أن هذه المعالم معنوية تختلف عن الصفر، إذن المتغيرات المدرجة في النموذج تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

**2/3/- اختبار المعنوية الكلية (Test de Fisher):** بما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Fisher) $F_c$ = 168,094 أكبر من القيمة المجدولة لنفس الاختبار $F_t$ = 3,47 مما يعني قبول الفرضية البديلة (يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم).

**2/4/- اختبار بعض فرضيات النموذج المتعدد:**

**2/1/4/- التعدد الخطي:** تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، حيث إنها مرتبطة بإحدى الفرضيات الأساسية لطريقة MCO (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة) (جلاطو جيلالي ،2009، ص 99.). لهذا ستحاول الدراسة الكشف عن التعدد الخطي في النموذج المقترح بمساعدة أهم اختبارين هما اختبار (Klein) واختبار (Farrar et Glauber).

**2/1/1/4/2/- اختبار Klein:** يشير هذا الأخير إلى أن التعدد الخطي يمثل مشكلة إذا تحقق الشرط التالي: $R_y^2 < r^2_{i,x_j}$ ، و عليه فإن مشكلة التعدد الخطي تظهر لما يكون معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار أقل من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرتين مستقلتين. من النموذج القياسي المقدر لدينا:

$r^2_{(DF_t),(DE_t}$

بما أن معامل الارتباط البسيط الممثل للمتغيرات المفسرة في النموذج أقل من معامل التحديد، يدل هذا على عدم وجود تعدد خطي في معادلة الانحدار.

**2/1/4/2- اختبار Farrar et Glauber:** يستدعي هذا الاختبار المرور بالمراحل التالية:

1/ حساب محدد مصفوفة الارتباطات: مصفوفة الارتباطات يرمز لها بالرمز D

محدد المصفوفة D يساوي 0,12657

2/ اختبار $\chi^2$ تحت الفرضيات التالية:

$H_0: D = 1$ و هي فرضية العدم و تشير إلى أن السلاسل متعامدة.

$H_1: D < 1$ و هي الفرضية البديلة و تشير إلى أن السلاسل مرتبطة.

قيمة $\chi^2$ المحسوبة تساوي الى $(\chi^2)^* = 47,88$

بمقارنة القيمة المحسوبة $(\chi^2)^*$ مع القيمة المجدولة $\chi^2$ بدرجة حرية $\left[\frac{1}{2}k(k-1)\right]$ و مستوى معنوية 5% إتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (837, 9)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة التعدد الخطي، و القبول بالفرضية البديلة بوجود مشكلة التعدد الخطي.

**2/4/2/- الارتباط الذاتي للأخطاء:** بالاعتماد على اختبار Durbin et Watson، ستحاول الدراسة الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، أظهرت نتائج التقدير أن $DW = 0,4939$، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=23 وعدد المتغيرات المستقلة 2 لمستوى معنوية 5% نلاحظ ان قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:

القيمة الدنيا $d_1$=1,17، القيمة العليا $d_2$=1,54، ومنه القيمة (4-$d_2$=2,46) والقيمة (4-$d_1$=2,38)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (39 0,49) تقع ضمن المجال $[0, d_1]$ و هذا يعني أن أخطاء النموذج المقدر مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى، و نوع الارتباط الذاتي للأخطاء موجب.

بعد التأكد من أن الأخطاء الناتجة عن عملية التقدير مرتبطة، فإن ذلك يستدعي تصحيح النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)

بالاعتماد على برنامج Eviews ظهرت نتائج تقدير النموذج باستعمال (MCG) كما يلي:

Dpib = 2035,394 +2,12Ddf +1,41Dde

(2,22) (4,87) (2,55)

$\bar{R}^2$ = 0,79

من خلال النتائج أعلاه يتضح أن النموذج القياسي المقترح قد استوفى كل الشروط الإحصائية بداية بمعنوية معالم النموذج وصولا إلى تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج الذي يعكس العلاقة مابين نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة هو النموذج الأخير.

**الخاتمة:** تعتبر الجزائر من بين الدول التي سخرت أغلفة مالية هامة وضخمة في ظل سياسة التوسع في النفقات العامة وهذا من جهة كان كضرورة ملحة فرضتها الأوضاع السائدة في تلك الفترة كتدهور قيمة

الدينار الجزائري، حيث خلال العديد من السنوات لم تتوقف قيمة العملة عن التدهور و الانزلاق ،ومن جهة أخرى لتحقيق نمو اقتصادي بمعدل مقبول و ذلك من خلال الإمكانيات البشرية و المالية المسخرة وتجلى ذلك في المخططات و البرامج الضخمة المطبقة ، ولان النمو الاقتصادي في الدول النامية يتحقق من خلال قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام ، وذلك لان النفقات العامة تؤثر بشكل كبير على تكوين رأس المال و الإنتاج والاستهلاك و الادخار وكذا نمط توزيع الاستثمارات ، إلا أن الواقع يبين أن الجزائر و لحد الآن لم تصل إلى مستويات وصلت إليها دول أخرى في ظرف قصير مثل دول جنوب آسيا رغم أنها لا تتوفر على إمكانيات الجزائر لأنها مازالت تعتمد على المحروقات أي أن اقتصاد الجزائر ريعي استهلاكي ، و عليه الجزائر لا تملك سياسة مالية فعالة وقوية مبنية على تنوع الإيرادات و ترشيد النفقات وإنما هي سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات .

**نتائج اختبار الفرضيات :** بعد اقتراح النموذج القياسي لتفسير طبيعة العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومن خلال بيانات الفترة (1990 – 2015) تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث أثرت نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي وفق علاقة طردية، حيث أشارت الدراسة إلى أن الارتفاع في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بوحدة واحدة سيؤدي إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,12 و 1,41 وحدة على التوالي، وعليه أثبتت الدراسة صحة الفرضية المطروحة في بداية الدراسة .

**نتائج الدراسة :**على ضوء الإشكالية المطروحة ومن خلال الدراسة القياسية المقترحة أمكن الوصول إلى

- تطورت النفقات العامة وفقا للاتجاهات الحديثة لتصبح بذلك أحد أهم أدوات السياسة المالية، ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل بلد سواء من ناحية النظام الاقتصادي المتبع أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.

- ارتبطت السياسة التوسعية في النفقات العامة بالنسبة للجزائر ارتباطا وثيقا بعوامل خارجية، الارتفاع في الايردات الجبائية الناتجة عن التحسن المسجل في أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة.

- أشارت الدراسة القياسية المقترحة إلى أن النموذج الأول المقترح لا يمكن الاعتماد علية كون أن احد أهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية غير محققة وذلك بظهور مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر، وعليه فالنموذج الأنسب لتوضيح العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز هو النموذج المصحح عن طريق طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) خلال الفترة 1990-2015 .

- أثر الإنفاق العام بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة القياسية المقترحة.

**قائمة المراجع :**

**الكتب:**

- جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009 .

- مصيطفى بشير ، **نهاية الريع – الأزمة والحل** ، الطبعة الثانية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2016.

**الرسائل الجامعية :**

- بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2009.

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2005.

- مراد محفوظ، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

**المجلات :**

- لعجال العمرية ، محمد يعقوبي ، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ديسمبر 2016

- علي سيف علي المزروعي، **اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق ، سوريا،2012 .

- محمود محمد داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 51، 2010.

**الملتقيات والندوات :**

- بودخدخ كريم ، سلامنة محمد ، **اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009** ، الملتقى الدولي حول " **إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالتعاون مع مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

**المواقع الالكترونية :**

الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: http//:www.mf.gov.dz